

Distr.
GENERAL

S/1996/171
6 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمم



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس إلى "في جملة أمور، أن أقدم تقريراً في موعد غايته ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ عن التقدم الذي أحرزه كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من أجل الوفاء بالأهداف والمواعيد الزمنية المتفق عليها فيما بينهما، وأن أبقى المجلس على علم تام بالتطورات على أرض الواقع. ويغطي التقرير الأحداث منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦". (S/1996/75)

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قام عدد من الشخصيات الأجنبية البارزة بزيارة أنغولا وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء التقدم البطيء في تنفيذ بروتوكول لوساكا (انظر ١٤٤١/١٩٩٤، المرفق). ونتيجة لهذه الاتصالات، وكذلك لجهود ممثلي الخاص، السيد عليون بلوندين بييه، وممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، اتخذت بعض الخطوات للوفاء بالأهداف المحددة في الجدول الزمني المتفق عليه بين الحكومة ويونيتا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٣ - ومن بين التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الشهر الماضي تناقص عدد انتهاكات وقف إطلاق النار؛ وزيادة انحسار الدعاية المعادية؛ والافراج عن سجناء آخرين مسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية (بينما أفرجت الحكومة عن كل السجناء الذين كانت تحتجزهم وعدد هم ٣٥٣ سجينًا، فإن يونيتا أفرجت حتى الآن عن ١٣٩ سجينًا)؛ وإبعاد القوات الحكومية عن بعض المواقع المتقدمة؛ واستمرار إيواء شرطة الرد السريع في ٣ مناطق للايواء من بين المناطق التي يعتزم إنشاءها وعددها ١٠ مناطق غير أن تنفيذ عناصر عديدة أخرى لا يزال متخلقاً عن الجدول الزمني، لا سيما العملية الحاسمة لإيواء قوات يونيتا. وقد أثر التأخير في تنفيذ هذه العملية على تنفيذ الأحكام الرئيسية الأخرى لبروتوكول لوساكا، بما في ذلك امتداد نطاق إدارة الدولة إلى جميع أنحاء البلد.

٤ - وواصلت اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المختصة برصد تنفيذ بروتوكول لوساكا، عقد اجتماعات منتظمة برئاسة ممثلي الخاص. وتعمّل آلية المتابعة، التي أنشأتها اللجنة مؤخراً لرصد تنفيذ العملية على مستوى رؤساء الوفود، على أساس يومي ودلت على أنها أداة فعالة في اقناع الطرفين بالوفاء بالتزاماتها. وقدّم ممثلي الخاص والدول المراقبة الثلاث إلى الحكومة ويونيتسا جدواً زمنياً منقحاً لتنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي أعقاب اجتماع عقد في باليوندو في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ بين زعيم يونيتسا السيد جوناس سافمبى ووفد حكومي رفيع المستوى، وافقت اللجنة المشتركة على الجدول الزمني في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وتصف هذه الوثيقة بالتفصيل مختلف مهام الطرفين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي يتعين عليهم تنفيذها خلال آذار/مارس، وتتوخى التurgيل بعملية السلام بأكملها بصورة كبيرة.

٥ - وعقد الاجتماع الرابع بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافمبى في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ في ليبرفيل، غابون. وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية، وعد السيد سافمبى بإتمام إيواء قوات يونيتسا بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، واتفق الجانبان على البدء في عملية انتقاء قوات تابعة ليونيتسا لإدماجها في القوات المسلحة الأنغولية واتمام تشكيل القوات المسلحة الموحدة، بحلول حزيران/يونيه أيضاً. واتفقاً أيضاً على تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، التي سيتولى فيها السيد سافمبى منصب نائب الرئيس، بحلول حزيران/يونيه أو تموز/ يوليه. ومن جهته، قدم السيد سافمبى إلى الرئيس دوس سانتوس قائمة بالمسؤولين المقترحين لمختلف المناصب المخصصة ليونيتسا في الحكومة والإدارة. واتفق على تمديد ولاية الجمعية الوطنية الحالية في أعقاب مشاورات كافية وعلى أن يعلن الرئيس دوس سانتوس قريباً العفو عن الجرائم الناجمة عن النزاع الأنغولي.

٦ - ولم يحدث أي تقدم نحو إنشاء محطة إذاعة مستقلة تابعة للأمم المتحدة، التي اتخذ مجلس الأمن قرارات بشأنها في عدة مناسبات. وأحدثت حكومة أنغولا على حل هذه المسألة الهامة دون مزيد من التأخير.

ثالثاً - الجواب العسكري

ألف - التقيد بوقف إطلاق النار

٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة العسكرية هادئة بصفة عامة، فيما عدا وقوع بعض مناوشات، أساساً في مقاطعتي لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية، وبنغويلا وهويلا. وفي مقاطعتي لوندا، كانت معظم الانتهاكات المبلغ عنها تتعلق بنزاعات حول السيطرة على مناطق انتاج الماس؛ وفي المنطقة الجنوبية، نتج العديد من الانتهاكات عن قيام عناصر من الحكومة والقوات التابعة ليونيتسا على السواء بسرقة الماشية. وانخفض عدد انتهاكات وقف إطلاق النار بصورة كبيرة قرب نهاية شباط/فبراير. وقد اضطُلع فريق منع الصراعات المسلحة، الذي يضم ممثلين عسكريين ذوي رتب عالية من كلا الطرفين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بدور فعال في التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ومراقبتها.

وكانت البعثة تشجع أيضا على عقد اجتماعات بين القادة الميدانيين للقوات المسلحة الأنغولية ويونيتسا لبناء الثقة على الصعيد المحلي.

٨ - وجّه رفع القيود على التنقل التي فرضتها يونيتسا على الأفراد التابعين للبعثة والمنظمات الدولية الأخرى. غير أنه في ٦ شباط/فبراير، تعرض فريق هندسي بنغلاديشي لكمين نصبه أفراد مجهولي الهوية في مقاطعة كواندو كوبانغو، وحسن الحظ لم تحدث خسائر، وفي ١٨ شباط/فبراير، احتجزت يونيتسا لمدة قصيرة أحد موظفي البعثة وموظف مدني تابع لشركة ميتاشيم من جنوب إفريقيا لإزالة الألغام متعاقدة مع الأمم المتحدة.

باء - استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

٩ - واصلت الحكومة ويونيتسا محادثاتها المكثفة بشأن هذه المسألة، التي ينتظر أن تُحل في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأي تأخيرات أخرى في حل هذه المشكلة قد يكون لها آثار سلبية على عملية الإيواء، لأن الكثير من الأفراد العسكريين التابعين ليونيتسا، ولا سيما الضباط، غير مطمئنين على مستقبلهم. وفي غضون ذلك، أبلغت الحكومة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أنها تخطط لبدء دمج الأفراد التابعين ليونيتسا في القوات المسلحة الأنغولية بمجرد وصول عددهم في مناطق الإيواء إلى ٢٠٠٠ جندي.

جيم - عملية إيواء

١٠ - عملية إيواء قوات يونيتسا هي عملية ضرورية لنجاح تنفيذ بروتوكول لوساكا، ومن المهم للغاية أن تنفذ بحسن نية وتنجز على وجه السرعة. وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٥ (١٩٩٦) بدأ الإيواء في مناطق التجمع الأربع الأولى يسير بخطى أسرع، غير أنه تباطأ بدرجة كبيرة منذ الأسبوع الأخير من شباط/فبراير. وحتى ١ آذار/مارس، كان قد تم تسجيل ٦٩٩ من الأفراد العسكريين التابعين ليونيتسا وتسلیم ١٣ قطعة سلاح إلى الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، أكملت البعثة إنشاء أربعة مناطق إيواء إضافية تستوعب ٢٠٠٠ جندي.

١١ - ورغم عمليات الإعداد الواسعة النطاق التي تقوم بها البعثة، فإن التدفق السريع لآلاف الأفراد العسكريين على المناطق الأربع الأولى أدى إلى نشوء بعض المشاكل فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية والمساعدات الطبية والنقل. ومع ذلك، فإن الحال في المخيمات هادئة حاليا وتقوم الأمم المتحدة بمعالجة المشاكل المتعلقة بالسوقيات، بالتعاون مع قادة يونيتسا. غير أن عملية إيواء ما زالت تشكل تحديا كبيرا للبعثة في مجال السوقيات، مع نشوء المشاكل غير المتوقعة. وخلال المرحلة القادمة، مثلا، ستحتاج يونيتسا إلى المساعدة في نقل الأفراد والمعدات التابعة لها من مواقعها الحالية إلى مناطق إيواء، وسيتطلب ذلك تقديم دعم إضافي إلى البعثة من الطائرات والمركبات.

١٢ - وما زالت الجوانب الأخرى للعملية تشير مشاكل خطيرة. فهناك واحد وثمانون فرداً حضروا إلى منطقة إيواء فيلانوفا ثم عادوا إليها وسلموا أنفسهم إلى الشرطة الوطنية الأنغولية مدعين أنهم أرغموا على الدخول في عملية الإيواء. وتؤكد التقارير الواردة من أفرقة البعثة في مقاطعة هوامبو أن هذه الممارسة حدثت بالفعل في بعض المناطق. وفي كمبيلي (إقليم الشمالي)، اكتشفت البعثة مجموعة من الأحداث المحتجزين في سجن تابع ليونيتا؛ وبالتحقيق، تبين أن أحد القادة المحليين تلقى أوامر من رؤسائه لـ "تجنيد" الشباب للدخول في عملية إيواء. كما لاحظت البعثة أن بعض الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا من يصلون إلى مناطق الإيواء هم أقل أو أكثر من السن المعتمد للخدمة العسكرية. ومن المشاكل الأخرى التي واجهتها البعثة أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الأسلحة الشخصية التي جمعت حالتها سيئة للغاية أو لا يمكن إصلاحها. وتسعى البعثة سعياً حثيثاً لعلاج هذه الأمور التي تؤثر بصورة مباشرة على مصداقية العملية برمتها.

١٣ - ويواصل الموظفون التابعون للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية العمل في مناطق الإيواء من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الطبية، إلى أفراد أسر الجنود الموجودين في مناطق الإيواء القريبة، وإلى الفئات المستضعفة الأخرى الموجودة في المناطق المجاورة. كما تم نشر ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في أربع مناطق إيواء إضافية خلال الفترة الأخيرة.

١٤ - وفيما يتعلق بسحب القوات المسلحة الأنغولية إلى أقرب الثكنات، وهو عنصر مهم من عناصر اتفاق لوساكا، ذكرت الحكومة أنها ستسحب قواتها من جميع المناطق التي تم إيواء أفراد عسكريين تابعين ليونيتا بها.

دال - إزالة الألغام وإصلاح الطرق

١٥ - مع تحسن الحالة العسكرية في جميع أنحاء البلد، تمكنت الأمم المتحدة من بدء أنشطة إصلاح الطرق وإزالة الألغام. وقادت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بالتعاون الوثيق مع المكتب المركزي للأعمال المتصلة بالألغام التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بالأمم المتحدة والمعهد الوطني الأنغولي لإزالة الأجهزة المتفجرة، بتدريب أكثر من ١٣٠ من الأفراد الأنغوليين المتخصصين في إزالة الألغام. وستشكل مجموعات من خريجي هذه الدورات التدريبية في كتائب لإزالة الألغام يستخدمها المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الألغام بإشراف البعثة. كما تواصل المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة تدريب الأفراد الأنغوليين كمدربين للتوعية في مجال الألغام وفنين إزالة الألغام ومسرفي العمل في برامج إصلاح الطرق وغير ذلك من الأنشطة الإنسانية، وذلك أساساً في مقاطعات باي، وبنغويلا، وهوامبو، ومالانغي، وكواندو كوبانغو.

١٦ - وفي الوقت نفسه، تقوم المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع البعثة بعمليات مسح للمناطق التي توجد بها ألغام حية قرب مناطق الإيواء، والجسور، وبعض الطرق الفرعية. وقد قامت شركة ميتاشيم حتى الآن بمسح ٦٨٢ كيلومترا من الطرق وإزالة الألغام الموجودة في ٦٤٧ كيلومترا منها. وحتى ١ آذار/مارس، قامت الوحدات الهندسية التابعة للبعثة بتركيب و/أو إعادة بناء ١٠ جسور في أنحاء مختلفة من أنغولا.

هاء - قوام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للحقيق في أنغولا وانتشارها

١٧ - في ١ آذار/مارس، كانت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تضم ٣٥٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ومع إنشاء اثنين من أفرقة التحقق المتنقلة لرصد إيواء الأفراد العسكريين التابعين ليونيتسا وانسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى ثكناتها، يبلغ العدد الكلي لأفرقة المراقبة ٥٦ فريقا، بينها ٣٣ فريقا تضم مراقبين من الشرطة المدنية. وكما هو متوقع، ستببدأ العمل في آذار/مارس، سريتان من زامبيا وأوكراانيا تضم كل منهما ٢٠٠ فردا، بالإضافة إلى عناصر في مجال السوقيات من البرتغال.

رابعا - الجوانب المتصلة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٨ - استمرت الأنشطة التي يقوم بها عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة في التركيز على رصد حياد الشرطة الوطنية الأنغولية ومراقبة الحالة العامة للقانون والنظام، وحرية تنقل الأشخاص وتقديم المساعدة إلى وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة. وقام عنصر الشرطة المدنية أيضاً بعمليات التحقق والرصد المتصلة بإيواء شرطة الرد السريع، وهي عمليات تقتصر حتى الآن على مدن لواندا وهوامبو وأوغندي. وحتى ١ آذار/مارس، تم إيواء ٢٩٥ فردا من شرطة الرد السريع من العدد الإجمالي البالغ ٤٤٤ فردا. وقد أبدت الحكومة استعدادها لبدء وضع شرطة الرد السريع في ثكنات في عدة أماكن أخرى على ضوء التقدم المحرز في إيواء الأفراد العسكريين التابعين ليونيتسا. كما وافقت الحكومة على أن تعيد إلى لواندا ٢٢٠ فردا من عناصر شرطة الرد السريع المنتشرين في مقاطعة لواندا الشمالية غير أنها أوضحت أن إيواء عناصر شرطة الرد السريع المرابطين في كابيندا سوف يتاخر، لأن هذه العناصر توفر الأمان للمنشآت النفطية الرئيسية هناك. ونظراً لندرة المساكن في أجزاء كثيرة من البلد، فإن من المهم مساعدة شرطة الرد السريع في الحصول على أماكن إيواء مؤقتة. وإجراء مؤقت، فإنهنّي أعتزم تزويدهم بخيام من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برندizi.

١٩ - كما قام عنصر الشرطة المدنية بالرصد المباشر لأنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية فيما يتعلق بتوفير الأمن لقادة يونيتسا المقيمين في لواندا. وما زال الأمر يستلزم قيام الطرفين بوضع خطة أمن شاملة كمسألة ذات أولوية. ومن الضروري أن تبلغ يونيتسا الحكومة، دون مزيد من التأخير، بأسماء الأشخاص الذين ترغب في تدريبهم كحراس شخصيين وأن تزودها بقائمة بأسماء أعضاء يونيتسا الذين سيحتاجون إلى حماية أمنية خاصة.

٢٠ - وقد أوضحت الحكومة أنها ستبدأ، بعد استكمال تسيير قوات يونيتا، في نزع أسلحة السكان المدنيين، الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر بروتوكول لوساكا. وقد زودت البعثة الحكومية بمقترنات وافية في هذا الشأن. ونظرًا لتدور حالة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، فإنني أحيط الحكومة على بدء عملية نزع السلاح بأسرع ما يمكن.

٢١ - وما زالت الأفرقة التابعة للبعثة تبلغ عن وقوع العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية في أنحاء كثيرة من أنغولا. ويقوم العاملون التابعون للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والشرطة المدنية برصد الحالة والتحقيق في الشكاوى المقدمة من الحكومة ويونيتا والأفراد العاديين. كما انتهت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من وضع خطة عمل، سينشأ لها صندوق استئماني خاص للتبرعات، من أجل التهوض بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة، نظمت البعثة في ٢٧ شباط/فبراير حلقة دراسية للعاملين في مجال إنفاذ القانون في مقاطعة بنغويلا. وفي الوقت نفسه، وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم لمشروع تضطلع به البعثة، سيجري الإعداد له بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل تدريب المواطنين الأنغوليين العاملين في التحقيق في مجال حقوق الإنسان.

خامساً - الجوانب الإنسانية

٢٢ - بعد أن خفت حدة التوتر، عادت أنشطة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك القوافل البرية ورحلات الإغاثة الجوية، إلى حالتها الطبيعية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من نقل ما يزيد على ٨٠ في المائة من مواد الإغاثة عن طريق البر. ولأول مرة، ت staffers قافلة إنسانية من هومبوبو إلى أندولو عن طريق مونغو في مقاطعة بيبي. وسييسر فتح هذه الطريق الوصول إلى مناطق إيواء الجندي القريبة وإلى السكان المعوزين في المناطق المجاورة. وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، يتوقع أيضاً أن يتم قريباً فتح طريق مالانغي - سوريمو - لوينا لتتمكن منظمات الإغاثة من الوصول إلى السكان المعوزين في الجزء الشرقي من أنغولا.

٢٣ - بيد أنه لا يزال الوصول إلى العديد من المناطق البلدية مقيداً نتيجة لتدور حالة الطرق وانتشار الألغام وانعدام الأمن الكافي. ففي شرق أنغولا ووسطها، أدت الحوادث الأمنية المتفرقة إلى توقيف أنشطة الإغاثة مؤقتاً. واستجابة للتقارير التي وردت عن النقص في الأغذية في شمال أنغولا، شرعت مختلف وكالات الإغاثة في تنفيذ عمليات إنسانية في هذه المنطقة. وخلال السنة الماضية، ازداد عدد المنظمات غير الحكومية المقدمة للمساعدة الصحية في مقاطعة أويفي من منظمتين إلى ١٠ منظمات، غير أن نقاط التفتيش العديدة التي يديرها الطرفان لا تزال تعوق عمليات الإغاثة في المنطقة.

٢٤ - وتواصل الأمم المتحدة تشجيع مشاركة المسؤولين المحليين، مشاركة فعالة، في مختلف الأنشطة الإنسانية، وحرية تنقل السكان والبضائع. وفي ١٣ شباط/فبراير، حضر أعضاء الفريق الوطني للتنسيق الإنساني، برئاسة وزير المساعدة الاجتماعية، اجتماعاً لفريق التنسيق بين المقاطعات في مدينة كويجي، توجه بعده الوزير إلى مدينة نيفاجي التي تسيطر عليها يوينيتا، ليناقش مع نائب رئيس يوينيتا تدابير محددة لتعزيز المصالحة الوطنية وحرية تنقل السكان. وفي مقاطعة هويلا، تم خفض الجهد التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، من أجل تعزيز علاقات العمل بين المسؤولين في الحكومة ويوينيتا، عن عقد أول اجتماع بين سلطات المقاطعات والمسؤولين المحليين في يوينيتا. ونتيجة لذلك، يجري حالياً إيفاد بعثات تقييم مشتركة إلى المناطق سهلة التأثر في هذه المقاطعة، وستليها قواقل تسليم إمدادات الإغاثة.

٢٥ - وعلى الرغم من أن أوضاع التغذية قد تحسنت عموماً، فإن وكالات الإغاثة تواصل تحديد جهود سوء التغذية في المناطق التي وصلت إليها مؤخراً في مقاطعات هويلا وكوانزا نورتي وأويجي. ويشارك مسؤولون من الحكومة ومن يوينيتا، حيثما أمكن، في إجراءات الطوارئ لمعالجة هذه المشاكل.

٢٦ - وفي القطاع الزراعي، تبين خطأ التوقعات الأولية بتحقيق محصول جيد، وهي توقعات أجريت بعد توزيع البذور والمعدات الزراعية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فكميات المطر القليلة تندثر بخسارة جسيمة في المحاصيل في مختلف المناطق، لا سيما على امتداد الساحل في مقاطعة هوامبو. وأوصت الوكالات الإنسانية بمواصلة التوزيع الطارئ للأغذية في المناطق المتضررة.

٢٧ - وتقوم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بإعداد الصيغة النهائية لنداء عام ١٩٩٦ الجديد من أجل أنغولا. ويعكس هذا النداء الحاجة إلى الموارد اللازمة لمساعدة الطارئة وإزالة الألغام وإيواء المقاتلين السابقين وتسريرهم وإعادة إدماجهم خلال عام ١٩٩٦.

سادساً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٨ - في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، وافقت الحكومة على مشروعين، تم إعدادهما بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم عملية تسيير القوات. وسيقدم في إطار أحد هذين المشروعين الدعم إلى الجنود المسرحيين (من فيهم المعوقون والقصّر)، وإلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى المعهد الأنغولي لإعادة إدماج الأفراد العسكريين السابقين اجتماعياً ومهنياً، فضلاً عن إنشاء خدمات للإرشاد والإحالة للمقاتلين السابقين. أما المشروع الآخر الذي تمت صياغته بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، فسوف يوفر التدريب المهني والتدريب أثناء العمل للأفراد المسرحين.

٢٩ - ومنذ عقد مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قامت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتصميم آلية تنسيق بهدف التنفيذ الفعال لبرنامج إنعاش المجتمعات المحلية والمصالحة الوطنية. ووفقاً لهذه الخطة، ستقدم الجهات المانحة الدعم التقني ودعم بناء القدرات إلى وزارة التخطيط وإلى مكاتب التخطيط بالمقاطعات. وفي الوقت نفسه، حددت تسع مقاطعات للتعجيل بإنشاء وحدات فنية فيها مكلفة بتنفيذ البرنامج. واستعداداً لبدء تنفيذ البرنامج، من المقرر عقد اجتماع في وقت قريب في لواندا يضم حكام المقاطعات ومجتمع الجهات المانحة. كذلك، طلبت الحكومة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرع في إجراء استعراض للمشاريع القائمة في مجال الإدارة الاقتصادية، وأن يضع برنامجاً متكاملاً يشمل جميع برامج المساعدة الخارجية. وتنفيذًا لهذه المبادرة، وصلت بعثة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنغولا في ٢٠ شباط/فبراير. وسيساعد ذلك على تهيئة الظروف الملائمة لاعتماد برنامج تثبيت الأوضاع الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي. ويُوَمِّلُ أن تؤدي هذه العملية إلى إعداد برنامج لبناء القدرات في مجال الإدارة الاقتصادية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦.

سابعاً - ملاحظات

٣٠ - قصد مجلس الأمن، بتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر، أنه وإن كان مستعداً لمواصلة دعم عملية السلام في أنغولا، فإنه يجب على الحكومة ويونيتا أن تبرهنَا على التزامهما بتنفيذ بروتوكول لوساكا دون مزيد من التأخير.

٣١ - ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٥ (١٩٩٦)، اتخذ الطرفان بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح. ومن الأحداث الهامة بوجه خاص والتي طال انتظارها الاجتماع الرابع الذي عقد في ليبرفيل في ١ آذار/مارس بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. ويمكن لهذه المجتمعات الرفيعة المستوى أن تقوم بدور هام في تعزيز المصالحة الوطنية وتشجيع التقدم المطرد في عملية السلام. كما أنها تشكل مثالاً يحتذى للحوار المتواصل في جميع المستويات داخل البلد.

٣٢ - وفي حين أنه ينبغي الثناء على الحكومة لوفائها بالعديد من التزاماتها، فإن قيام يونيتا بإيواء ما يزيد على ١٦٠٠ جندي كان، على الرغم من أوجه القصور الكبيرة فيه، خطوة إلى الأمام. ولكن الولاية التي أسندتها مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بموجب قراره ٩٧٦ (١٩٩٥) تجاوزت بالفعل نقطة الوسط. ولم يعد هناك وقت كاف، إذ لا بد للطرفين من إنجاز المهام المعلقة العديدة المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. وفي الأيام الأخيرة، تباطأت يونيتا كثيراً في إيواء قواتها. وبالتأكيد، فإن حالة التجنيد الإلزامي وتدني نوعية وكميات الأسلحة والمعدات والذخيرة، التي جلبت إلى مناطق الإيواء، ستثير شكوكاً حول حسن نية يونيتا في النهج الذي تتبعه في هذه العملية. ولا يمكن أن تبدد يونيتا هذه الشكوك ما لم تنفذ عملية الإيواء بطريقة عاجلة ومنظمة ووفقاً للجدول الزمني الجديد. وفي عدم قيامها بذلك اختبار لمدى صبر وحسن نية المجتمع الدولي. ويعادل ذلك في الأهمية الانسحاب الواضح للقوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات والانتهاء من عملية إيواء شرطة الرد السريع.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، فإن تعجيل اختتام المحادثات بشأن جميع المسائل العسكرية المتعلقة أمر حاسم بالنسبة لتقديم عملية السلام. ويجب على الحكومة أن تكشف التحضيرات العملية لإدماج أفراد يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية وفي الهيأكل الإدارية والحكومية. ويجب تعزيز الثقة بين الطرفين من خلال إطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين لدى يونيتا، وكفالة تنقل السكان بحرية مطلقة في كامل أرجاء أنغولا، والقيام بحملة على نطاق البلد لنزع سلاح المدنيين، وتحويل يونيتا إلى حزب سياسي، والتنفيذ الفعلي للجوانب الأخرى من بروتوكول لوساكا.

٣٤ - ولا يزال حل الأزمة الإنسانية في أنغولا بعيد المنال، وكما أكدت في تقاريري السابقة، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة طارئة مكثفة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتأكيد من جديد تقديري لمجتمع الجهات المانحة لمساهماته السخية في البرامج التي تخفف من معاناة الشعب الأنغولي. وفي الوقت نفسه، لا بد من الشروع في مهمة الإنعاش الاجتماعي الاقتصادي والتعهيد. وفضلاً عن ذلك، فإن نجاح جميع هذه الجهود يتوقف على إرساء سلم ومصالحة وطنية حقيقيين، وهذا هدف لا يمكن بلوغه إلا من خلال التعهد التام للحكومة ويونيتا بالوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - الأفراد
العسكريون وأفراد الشرطة المدنية
(حتى ١ آذار / مارس ١٩٩٦)

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	أفراد الشرطة المدنية	المرافقون العسكريون	البلد
١٧٣	١٦٠	--	--	١٣	الاتحاد الروسي
٤١	--	--	٢١	٤٠	الأردن
٨٦٤	٨٠٠	٤٢	١٢	١٠	أوروغواي
١٤	٩	--	--	٥	أوكرانيا
٤	--	٤(ب)	--	--	إيطاليا
١٢	--	(ب)٧	--	٥	باكستان
٩٣٤	٨٦٧	٣٨	٠٩	٢٠	البرازيل
٢٨١	٢٤١	٢٠	١١	٩	البرتغال
٢٤	--	--	١٥	٩	بلغاريا
٢٥٢	٢٠٠	٢١	٢١	١٠	بنغلاديش
٥	--	--	--	٥	بولندا
٨	--	--	--	٨	الجزائر
٣	--	--	٣	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠٤	١٩٨	٦	--	--	جمهورية كوريا
٨٨٥	٨٥٩	٢٦	--	--	رومانيا
٣٤١	٢٩٥	١٢	١٥	١٩	زامبيا
٨٩٠	٨٠٠	٤٥	٢٢	٢٣	زمبابوي
٥	--	--	--	٥	سلوفاكيا
١٠	--	--	--	١٠	السنغال
٣٠	--	--	١٠	٢٠	السويد
٢٠	--	--	--	٢٠	غينيا - بيساو
٢٠	--	(ب)١٢	--	٨	فرنسا
١٠	--	--	١٠	--	فيجي
٨	--	--	--	٨	الكونغو
١٠	--	--	--	١٠	كينيا

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	أفراد الشرطة المدنية	المرأقبون العسكريون	البلد
٢٥	--	--	١٥	١٠	مالي
٤٠	--	--	٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٥		--	١٥	١٠	مصر
٢	--	٢	--	--	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠٠	٢٠٠	--	--	--	ناميبيا
٥	--	--	--	٥	النرويج
٤١	--	--	٢٠	٢١	نيجيريا
١٥	--	(٩)	--	٦	نيوزيلندا
١٠٩٦	١٠١٤	٤٩	١٣	٢٠	الهند
١٨	--	--	٨	١٠	هنغاريا
٣٢	--	(٨)	٨	١٦	هولندا
٥٤٧	٥٦٤٣	٣٠١	٢٤٨	٣٥٥	المجموع
٦					

(أ) تجري الوحدة عملية تناوب كبرى.

(ب) اختصاصيون عسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.
